واقع التمويل المصرفي الاسلامي بالجزائر على ضوء الاصلاحات المصرفية.

The reality of Islamic banking finance in Algeria under the banking reforms

أ.د بن زكورة العونية

جامعة مصطفى اسطمبولي-معسكر، alouania.benzekoura@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام: 2023/09/25 تاريخ القبول: 2023/12/04 تاريخ النشر: 2023/12/30

Abstract:

The study aims to highlight the efforts of the establishment of Islamic banking finance in Algeria in view of the total number of reforms implemented, which were initiated with the Monetary and Loan Law 90-10, the adoption of Islamic banks and thus the system 20-02 and the beginning of Islamic window activity in traditional banks.

The study appreciated the efforts of political will through all the legislation and laws that allowed the practice of Islamic banking in the Algerian banking system, despite the latter's limited contribution to economic life.

Keywords: Islamic banking finance, Algerian-banking system, Islamic banks. Islamic windows.

Jel Classification Codes: G21,G24,G28

ملخص:

تهدف الدراسة إلى ابراز جهود ارساء التمويل الاسلامي المصرفي في الجزائر بالنظر إلى مجموع الاصلاحات المطبقة والتي كانت بدايتها مع قانون النقد والقرض 90-10 واعتماد البنوك الاسلامية ومن ثم النظام 20-02 وبداية نشاط النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية.

توصلت الدراسة إلى تثمين جهود الارادة السياسية من خلال مجموع التشريعات والقوانين التي تسمحت بممارسة الصيرفة الاسلامية على مستوى المنظومة المصرفية الجزائرية، على الرغم من محدودية مساهمة هذه الأخيرة في الحياة الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: التمويل المصرفي الاسلامي، المنظومة المصرفية الجزائرية، البنوك الاسلامية.، النوافذ الاسلامية.

تصنيفات JEL : **G21, ,G24,G28**

المؤلف المرسل: بن زكورة العونية، **جامعة معسكر، الإيميل:** alouania.benzekoura@univ-mascara.dz

1. مقدمة:

زادت أهمية التمويل المصرفي الاسلامي بالجزائر نظرا لتوسع انتشاره عقب الاصلاحات المنظومة المصرفية والتي سمحت بداية بفتح البنوك الاسلامية على إثر اصلاحات 90-10 ومن ثم تبني النوافذ الاسلامية على مستوى البنوك العمومية التقليدية على إثر اصلاحات النظام 02-20. حيث تسمح مجموع هذه الاصلاحات بتبني منتجات وخدمات المالية الاسلامية الموافقة للشريعة الاسلامية، كما تسمح بتلبية متطلبات شريحة هامة من المتعاملين مع المنظومة المصرفية والرافضين للتعاملات الربوية.

يمثل التمويل المصرفي الاسلامي أحد أهم التمويلات التي تسمح بتحقيق مساعي التنمية للبلد بعيدا عن التعاملات الربوية كونه يعتمد على مبادئ وأحكام الشريعة الاسلامية في تحديد مصادر الحصول على الأموال وتوظيفها، استخدامها واستثمارها بقصد الاسترباح أو التبرع بما يحقق منافع الفرد والمجتمع وعمارة الأرض.

في هذا الإطار هيئت السلطات الجزائرية الأرضية القانونية اللازمة لتبني هذا النوع من التمويل بقصد التنويع في صيغ التمويل المتاحة أمام المتعاملين من جهة، ومحاولة تلبية رغبات المتعاملين مع المنظومة المصرفية والرافضين للمعاملات الربوية من جهة أخرى. حيث يرى الكثير من المخنصين في مجال الصيرفة الاسلامية، أن هذا التوجه سيساهم وبشكل كبير في توفير صيغ متنوعة لتمويل مساعي التنمية للدولة في مختلف القطاعات ولاسيما على المدى البعيد.

1.1 الاشكالية الرئيسية:

بناءا على ما تم تقديمه، يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما هو واقع التمويل المصرفي الاسلامي بالجزائر؟

2.1 فرضية الدراسة:

سعت الجزائر إلى تبني التمويل المصرفي الجزائري في ظل مجموعة من الاصلاحات الملائمة لذلك.

3.1 أهمية وأهداف الدراسة:

تستند أهمية البحث على أهمية الموضوع في حد ذاته، كون أن التمويل الاسلامي برز وانتشر كأحد أهم التمويلات على الساحة المالية والمصرفية العالمية وذلك على إثر تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 وما نادى به الخبراء بضرورة التوجه نحو المالية الاسلامية. أين توجهت العديد من الدول الاسلامية وغير الاسلامية إلى تبني هذا النوع من التمويل.

أما فيما يتعلق بأهداف البحث فهي تتمحور حول:

- ابراز الإطار المفاهيمي للتمويل المصرفي الاسلامي، مرتكزاته وضوابطه.
- تبيان أهمية هذا النوع من التمويل في تلبية احتياجات التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية.
- محاولة تسليط الضوء على مساعي الدولة الجزائرية في تهيئة البنية التحتية لممارسة هذا النوع من التمويل.
- ابراز مسار تبني هذا النوع من التمويل والتحديات والعراقيل التي تقف أمامه.

4.1 منهجية الدراسة:

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لاتمام الدراسة، كونه يسمح بالتطرق إلى مختلف الجوانب المفاهيمية للموضوع من حيث التعريف بها والتعرف على خصائصها وأهميتها، أما أسلوب الدراسة فقد تم الاعتماد على المسح المكتبي والالكتروني لمختلف المراجع المرتبطة بالموضوع سواء تعلق الأمر بالكتب والدوريات أو التشريعات. كما سنحاول التفصيل في الدراسة بالاعتماد على مختلف البيانات المحصلة سواء من التقارير أو المقابلات الميدانية لبعض عينات الدراسة.

5.1 تقسيمات الدراسة: حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق إلى النقاط التالية:

أولا: مدخل مفاهيمي للتمويل المصرفي الاسلامي وأهميته

ثانيا: مسار التمويل المصرفي الاسلامي بالجزائر وتحديات ممارسته.

2. مدخل مفاهيمي للتمويل المصرفي الاسلامي وأهميته

1.2 ماهية للتمويل المصرفي الاسلامي:

يمثل التمويل المصرفي الاسلامي البديل عن التمويل بالفوائد الربوية وهو أحد الاتجاهات الحديثة للتمويل، كونه يربط بين طريقة الحصول على الأموال وطريقة توظيفها واستثمارها بما ينفع الفرد والمجتمع وعمارة الأرض في طار تطبيق مبادئ وأحكام الشريعة الاسلامية. وعلى هذا الأساس يمكن تعريف التمويل المصرفي الاسلامي على أنه:

- قيام الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الإتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال وآتخاذ القرار الإداري والإستثماري. (السرطاوي، 1999، صفحة 97)

– تقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الإسترباح من مالكاها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية. (قحف، 2004، صفحة 8)

– عبارة عن علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل والمؤسسات أو الأفراد، لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجات الشخصية أو بغرض الاستثمار عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة، مثل عقود المرابحة أو المشاركة أو الإجارة أو الاستصناع أو السلم أو القرض. (بدران، 2015، صفحة 2)

– علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل والمؤسسات والأفراد، لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجيات الشخصية أو بغرض الاستثمار، عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية. (شافية، 2022، صفحة 169)

عموما، يمكن أن يعرف التمويل الاسلامي على أنه: تقديم خدمات مالية لتحقق أغراض إقتصادية أو اجتماعية وفقا لمبادئ وأحكام الشريعه الإسلامية القائمة على أساس المشاركة بين أطراف المعاملة في المنافع المحصلة والمخاطر المترتبة عنها وذلك ضمن نشاط مباح وغير محرم وبدون فائدة ربوية.

يرتكز التمويل الاسلامي على مجموعة من القواعد التي تحكم العمليات التمويلية وفق صيغ مختلفة مستنبطة من فقه المعاملات في الشريعة الاسلامية وهي: (قحف غ.، 2002، صفحة 47) (درويش، 2016)

- **قاعدة التملك:** تعطي الحق للمالك في الزيادات المترتبة عن الشيءالمملوك سواءا بشكل طبيعي أو باجتهاد المالك أو بفعل السوق (العرض والطلب). وتبنى هذه الأخيرة على قاعدتين فقهيتين:

- **الخراج بالضمان:** الحاصل من الشيء، إذا كان منفصلاً عنه غير متولد منه، ككسب الفرد، وسكني الدار، وأجرة الدابة، بالضمان أي مقابل دخوله في ضمان من سلم له خراجه، فما لم يدخل في ضمانه لم يسلم له خراجه " وبتوضيح أكثر لا يكون لصاحب راس المال حق في الزيادة على ذلك المال إلا إذا كان ضامنا لهذا المال، وهو ما لا يطبق في التمويل التقليدي حيث المقرض (البنك) لا يتحمل الخسارة في الأموال المقترضة بل يضمن المقترض رد القرض وفوائده حتى في حالة الخسارة
- **الغرم بالغنم:** أي ما يلزم المرء لقاء شيء من مال أو نفس " جهد"، مقابل الغنم وهو ما يحصل عليه من مرغوبة في ذلك الشيء، وتفيد هذه القاعدة عكس السابقة وهي مستنبطة منها، فإذا كان الضمان يستحق الخراج، فكذلك الغنم يستوجب الغرم، وهذا هو العدل فالتكاليف أو الخسارة التي تحدث من الشيء تكون عل من يستفيد منه شرعا.

- **قاعدة الواقعية:** تعني معاملة الأشياء على طبيعتها في أرض الواقع من خلال:

▪ أن يكون الشيء المملوك قابل للنماء بطبيعته، فيكون للمالك حق في الزيادة التي تحصل له سواء كانت طبيعية (مثلا الأنعام، العشب..) أوبجهد كانتاج السلع والخدمات أو بعوامل السوق الخاضعة للعرض والطلب.

▪ ارتباط العملية التمويلية بنتائجها الحقيقية، أي لا يحق لصاحب المال إلا ما تحقق من هذا المال، فإن كان ربحا فله حصة منه وإن كان خسارة فنقص ماله بقدر تلك الخسارة، ولا يمكن أن يكون عائد مقطوعا سلفا كسعر الفوائد في القروض المصرفية التقليدية.

- **قاعدة التمويل بالسلع والخدمات:** أي وجوب تمويل عمليات انتاج السلع والخدمات عن طريق المشاركات، أو تدوالها عن طريق البيوع أو الاجارة.

يقوم التمويل الاسلامي على مجموعة من الضوابط المتمثلة في:

- **منع الربا:** كونه يمثل زيادة في رأس المال دون مقابل في معاوضة مال بمال، وهو القدر الزائد المشروط نظير الأجل، وهو الزيادة بغير عوض في عقود المعاوضات، أو الزيادة مقابل أجل سواء كانت مشروطة ابتداءا أو محددة عند الاستحقاق. والربا محرم في كافة الأديان السماوية مهما قلت الزيادة فيه عن أصل الدين. (زغلامي، 2021، صفحة 107)

- **منع الغرر والميسر:** يقصد بالغرر في أصل اللغة هو الخطر، فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر(صحيح مسلم)، قد يكون في البيوع (المعاوضات) وهو غير مغتفر وقد يكون في التبرعات وهو مغتفر كون أن البيوع تقوم على مبدأ المشاححة والتبرعات تقوم على مبدأ المسامحة، ومن أمثلته بيع السمك في الماء، بيع الطير في الهواء...إلخ (المصري، 2012، صفحة 27)

- **منع تمويل النشاطات المحرمة:** أي أن التمويل الاسلامي يهدف إلى تمويل المشاريع المقبولة من الناحية الاسلامية غير المخالفة لأحكام الشريعة والتي تكون ضمن حدودها، حيث يجب مراعاة ما شرعه الله في المعاملات باحلال ما أحله وتحريم ما حرمه.

أما فيما يتعلق بصيغ التمويل المصرفي الاسلامي، فقد أخذت العديد من الأشكال وهي:

- **صيغ التمويل القائمة على المشاركة:** تمثل في:

- **المضاربة:** عقد من عقود الاستثمار والشركة يكون فيها رأس المال من شخص يسمى صاحب رأس المال والعمل من شخص آخر يسمى المضارب فيقوم بالعمل بالمال المقدم، والربح يقسم بين المستثمر والمضارب بنسبة معلومة والخسارة يتحملها المستثمر لوحده. (لخشين، 2020، صفحة 320)

والمضاربة نوعين: المضاربة المطلقة وهي تعني إعطاء التفويض الكامل للمستثمر من أجل القيام بجميع الأعمال التجارية معتمدا بذلك على حسن تقدير الوكيل، والمضاربة المقيدة وهي عكس النوع الأول حيث التفويض يكون فيها محدود بقيود نوعية أو زمانية أو مكانية. (الجبوري، 2014-1435، الصفحات 97-98) (العمراوي، 2023، صفحة 243)

- **المشاركة:** لفظ مشتق من الشركة ويعني التعاقد بين شخصين أو أكثر عل العمل للكسب بواسطة الأعمال أو الأموال، على أن يكون الربح بينهم مقسم حسب الاتفاق، وتأخذ المشاركة عدة طرق وأساليب لتنفيذها منها:

- **المشاركة المباشرة:** وهي دخول البنك كشريك في العمليات التجارية أو الاستثمارية المستقلة عن بعضها ويطلب من الطرف الآخر مساهمة مالية تتراوح نسبتها بين 25% و 40% توزع الأرباح على أساسها.
- **المشاركة الدائمة (الثابتة):** تعني مشاركة البنك مع شخص في مؤسسة ما عن طريق التمويل المشترك.
- **المشاركة في رأس مال المشروع:** تسمى بالمشاركة التشغيلية وتقوم على تقييم البنك لأصول الشريك من أجل تحديد حجم التمويل الذي يحتاجه.
- **المشاركة المنتهية بالتمليك:** يتم فيه مساهمة البنك في رأس مال المؤسسة وأخذ حصته من الأرباح مع الالتزام بوعد تنازل البنك عن حقوقه ببيع أسهمه لشركائه ووعد الشراء من طرف الشركاء. (طايل، بلا تاريخ، الصفحات 269-270)

- **صيغ التمويل القائمة على البيوع:** يشتمل أسلوب البيوع على الصيغ التالية:

- **المرابحة:** نوع من أنواع البيوع في التجارة وتعني نقل ما ملك بالعقد الأول مع الزيادة. حيث تنقسم بيوع المرابحة إلى نوعين: بيع المرابحة يكون فيه المبيع ملكا للبائع، وبيع المرابحة للآمر بالشراء. والفرق بينهما أن تكون ملكية السلعة المباعة للبائع (البنك) وقت التفاوض. (طايل، بلا تاريخ، صفحة 275)
- **السلم:** عقد تمويل مرن يستخدم في التمويل الزراعي والصناعي وكل الأنشطة الإنتاجية عن طريق تقديم البنك الأموال المودعة لرجال الأعمال والمزارعين أو الفلاحين لتمويل العمليات الزراعية، وتمويل كذلك مختلف مراحل الإنتاج وتصدير السلع والمنتجات عن طريق شرائها وإعادة تسويقها (الشمري، 2008، ص65-66)
- **الاستصناع:** مصدره في اللغة من مصطلح استصنع أي طلب الصنعة ومعناه الفقهي هو عقد بين بائع (الصانع) ومشتري (المستصنع) على بيع سلعة موصوفة في الذمة يصنعها البائع بمادة من عنده في مقابل ثمن حال أو مؤجل أو على أقساط.

- **الإجارة:** مصدرها في اللغة من الأجر أي الجزاء على العمل وتعني امتلاك منفعة بعوض، ويمكن تقسيم الإجارة إلى:

- **الإجارة التشغيلية:** لا يسبقها وعد بالتملك ويقوم البنك باحتساب الإيرادات المتوقعة وتثبيت قيمة الأصول في سجلاته محاسبيا.

- **الإجارة المنتهية بالتمليك:** وتعني انتقال ملكية الأصول في الأخير إلى المستأجر وتعتمد تقسيمات عديدة حسب التوجيه المحاسبي. (الشافعي، 2015، الصفحات 173-174)

- **صيغ التمويل القائمة على التمويل التكافلي:** تحتوي التمويل الإسلامي على صيغ هدفها الأساسي تحقيق التعاون الاجتماعي، وتشمل هذه الصيغ القائمة على التمويل التكافلي ما يلي:

- **الزكاة:** تعني إخراج من مال مخصوص بلغ نصابا، وهي ما يخرجه الإنسان من حق الله تعالى إلى الفقراء، تعتبر من النماء والطهارة والبركة (مناصرة، جوان2016، العدد3، صفحة 128)

- **القرض الحسن:** عبارة عن دفع المال لمن ينتفع به على أن يرد بدله، وهو حسن لابتعاده عن التمويل بالفوائد، يربط بين قروض التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، يعتبر أساس التكافل الاجتماعي لسعيه لتحسين الظروف الاجتماعية للفقراء. (كمال، سبتمبر2019، صفحة 62)

- **صيغ التمويل القائمة على المشاركة في الإنتاج الزراعي:** يحتوي هذا الأسلوب صيغ تتماشى مع احتياجات المؤسسات الناشطة في المجال الزراعي حيث تشمل الصيغ التالية:

- **المغارسة:** صيغة يقدم فيها البنك الأرض للعامل ليزرعها بداية شجرا مثمرا، مع الاتفاق على جزء من الثمار يحصل عليه البنك أو العامل. (القصاص، 2019، صفحة 158)

- **المساقاة:** وهي نوع من الشركات التي تقوم على أساس بذل الجهد من العمل في رعاية الأشجار المثمرة وتعهدها بالسقي والرعاية على أساس أن يوزع الناتج من الثمار بينهما بنسبة متفق عليها. (الاقتصاد المصرفي، 2013، صفحة 253)

- **المزارعة:** هي عقد شركة يقدم أحد الشريكين مالا أو إحدى عناصر الإنتاج (الأرض) بينما يقدم الشريك الآخر العمل في الأرض بشروط معينة متفق عليها. (الاقتصاد المصرفي، 2013، صفحة 252)

2.2 أهمية التمويل المصرفي الاسلامي:

يلعب التمويل المصرفي الاسلامي دورا هاما في مرافقة مختلف القطاعات الاقتصادية، كونه يمثل البديل المتاح أمام شريحة هامة من طالبي منتجات وخدمات المالية الاسلامية سواء تعلق الأمر بالأفراد، المهنيين أو

المؤسسات بنوعيها العمومية والخاصة. يتمحور هذا الدور في تلبية مختلف الاحتياجات التمويلية بتوفير تشكيلة متنوعة من المنتجات والخدمات الموافقة للشريعة الاسلامية والملائمة لمتطلبات المتعاملين. ويمكن تلخيص هذه الأهمية في: (شحاته، 2006، صفحة 148) (الرفاعي، 2004،ط1، صفحة 71)

- استقطاب أموال شريحة هامة من رجال الأعمال وأصحاب المدخرات الراغبين بالتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية؛
- استبدال الحرام بالحلال في المعاملات المصرفية؛
- رفع الحرج عن المسلمين من التعامل بالربا سواء من خلال فتح البنوك الاسلامية أو النوافذ الاسلامية لتوفير منتجات وخدمات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- إشراك منتجات المصرفية الإسلامية في الحياة الاقتصادية؛
- تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز بإيجاد فرص تتماشى والمعتقدات الدينية للأفراد والشركات؛
- قدرة منتجات التمويل الاسلامي على التأقلم واحتياجات التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية؛
- تحقيق التضامن الفعلي بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب النواقص المالية وفق المنهج الإسلامي للمعاملات المالية؛
- تنمية القيم العقائدية والأخلاقية في المعاملات المصرفية؛
- التوجيه نحو الاستثمار الحقيقي والانفاق المشروع؛
- التركيز على مهارات وابداعات الفرد؛
- إمكانية تغطية منتجات التمويل المصرفي الاسلامي لمختلف احتياجات القطاعات الاقتصادية مهما اختلفت طبيعتها صناعية، فلاحية أو غيرها.

3 واقع التمويل المصرفي الاسلامي بالجزائر وتحديات ممارسته

1.3 مسار تبني التمويل المصرفي الاسلامي بالجزائر:

بهدف تحقيق التنمية الشاملة، حاولت السلطات الجزائرية التأقلم مع متغيرات المحيط الاقتصادي والمالي، أين تبنت جملة من الاصلاحات التي مست منظومتها المصرفية بقصد تمكين المتعاملين من الحصول على احتيجاتهم التمويلية اللازمة. حيث تم فتح المجال أمام النشاط المصرفي الاسلامي بداية من اصلاحات قانون النقد والقرض 90-10، ثم بعد ذلك تم اعتماد النوافذ الاسلامية بناءا على النظام 02-20.

أين تم اعتماد آليات جديدة للتمويل ووضع هيكل جديد للنظام المصرفي يعتمد على مستويين هما: البنك المركزي والذي يعد الملجأ الأخير للإقراض وتشيكلة بنكية تعمل على جمع المدخرات ومنح الائتمان من جهة (حميدات، 1996، صفحة 137). واعتماد المالية الاسلامية وفقا لاصلاح 90-10 من جهة أخرى، أين كانت البداية مع بنك البركة برأسمال مختلط جزائري-سعودي وذلك بعد حصوله على ترخيص النشاط بتاريخ 13 نوفمبر 1990، في حين بدأ نشاطه الفعلي سنة 1991.

ثاني تجربة لتبني المالية الاسلامية بالجزائر، كانت مع بنك السلام الجزائر والذي حصل على اعتماد النشاط سنة 2008 وهو عبارة عن بنك شمولي يسعى إلى توفير المنتجات والخدمات المالية الاسلامية وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية. تجدر الإشارة إلى أن القوانين المنظمة للعمل المصرفي الجزائري لم تشر بوضوح إلى البنوك الإسلامية، حيث لم ينص القانون المتعلق بالنقد والقرض 90-10 والأمران المعدلان لسنة 2010 على تحديد الشروط الأساسية لإنشاء بنوك إسلامية، كما أن الأمر 03-10 جاء ليوضح شروط إنشاء البنوك والمؤسسات المالية وكيفية تنظيم عمليات جميع البنوك العاملة في الدولة (رغم اختلاف طبيعة عمل البنك التقليدي والبنك الإسلامي). بناء على ذلك فإن البنوك التي تنشط في الجزائر تخضع لأحكام القوانين المسيرة للمنظومة المصرفية.

أما فيما يتعلق بالنوافذ الاسلامية، فقد برز الحديث عنها في الجزائر بناء على النظام 18-02 المؤرخ في 26 صفر 1440 الموافق لـ 4 نوفمبر 2018، أين تم توضيح قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية (الشعبية، 2018)، حيث اعتمد بنك الجزائر من خلال هذا النظام على اثنا عشر (12) مادة لتفصيل كيفية تطبيق الصيرفة التشاركية ضمن نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية.

غير أن تطبيق النظام 18-02 بقي حبرا على ورق ليتم الغائه وتعويضه بإصدار النظام 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس2020 والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في البنوك والمؤسسات المالية. (الشعبية، النظام 20-02 قواعد الصيرفة الإسلامية، 2020، صفحة 33)

حاول المشرع الجزائري من خلال هذا النظام توضيح ممارسة البنوك والمؤسسات المالية لمنتجات الصيرفة الإسلامية ولا سيما فيما يتعلق بفتح النوافذ الإسلامية وذلك باعتماد اثنا وعشرون مادة (22)، تتضمن ما يلي: (الشعبية، النظام 20-02 قواعد الصيرفة الإسلامية، 2020، صفحة 35)

- تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها وشروط ممارستها.

- الحصول على ترخيص من بنك الجزائر لممارسة هذا النوع من العمليات.
- مطابقة عمليات الصيرفة الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية وعدم ارتباطها بتحصيل أو تسديد الفوائد.
- الالتزام بالنسب الاحترازية المطابقة للمعايير التنظيمية في البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية.
- أن ترتبط العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة المصرفية الإسلامية بمختلف صيغ التمويل الإسلامي.
- تحديد وشرح العمليات المتعلقة بمختلف المنتجات الإسلامية المصرح بها بداية من المادة 5 إلى المادة 12 من نفس التنظيم.
- الحصول على شهادة مطابقة المنتجات المذكورة لأحكام الشريعة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية لإفتاء الصناعة المالية الإسلامية.
- الاعتماد على هيئة الرقابة الشرعية للبنك الراغب في تبني منتجات الصيرفة الإسلامية (وفقا للمادة 15 من التنظيم)
- أن يكون شباك الصيرفة الإسلامية مستقلا ماليا ومحاسبيا عن باقي الهياكل الأخرى، وكذلك استقلالية حسابات زبائن شباك الصيرفة الإسلامية عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن.
- الاعتماد على هيكل تنظيمي ومستخدمين متخصصين في العمليات المالية الإسلامية.

2.3 واقع التمويل المصرفي الاسلامي بالجزائر:

ساهمت الاصلاحات التي شملتها المنظومة المصرفية الجزائرية في ظهور بوادر النشاط المصرفي الاسلامي من خلال توفير وتقريب منتجات وخدمات هذا الأخير لمختلف الأعوان الاقتصادية في الوقت والمكان المناسب، وهذا ما سعى إليه كل من بنكي السلام والبركة وكذا النوافذ الاسلامية من خلال الانتشار الجغرافي لكليهما. فالبنسبة للبنوك الاسلامية، فقد فتح كل من بنك البركة الجزائري وبنك السلام الجزائر العديد من الوكالات عبر التراب الوطني بهدف التقرب من العملاء وتمكينهم من الحصول على مختلف المنتجات والخدمات الموافقة لمبادئ الشريعة الاسلامية المطروحة من كليهما.

الجدول رقم1: الانتشار الجغرافي للوكالات البنوك الاسلامية بالجزائر

البنك الإسلامي	عدد الوكالات	صيغ التمويل
بنك البركة الجزائري	33منتشرة عبر القطر الوطني	الاجارة، المرابحة، السلم والاستصناع و المشاركة.
بنك السلام الجزائري	23 موزعة على القطر الوطني	المرابحة للواعد بالشراء، الاجارة، الاستصناع،البيع بالتقسط للسيارات، السلم، المضاربة، المشاركة والبيع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (موقع بنك البركة الجزائر 3) (موقع بنك السلام الجزائر 1)

أما بالنسبة للنوافذ الاسلامية فقد بدأ العمل بها بناء على النظام 02-20، أين تم اعتمادها في البنوك التقليدية العمومية لتتبدأ ممارسة نشاطها وفقا لترخيص الهيئة الوطنية للإفتاء.

الجدول رقم2: النوافذ الاسلامية للبنوك التقليدية العمومية في الجزائر

البنك التقليدي	تاريخ الترخيص	عدد النوافذ	صيغ التمويل
البنك الوطني الجزائري BNA	2020/7/30	68 شباك إسلامي و9 وكالات متخصصة حصريا للصيرفة الاسلامية	مرابحة السيارات، مرابحة عقار، مرابحة تجهيزات،الإجارة ،حساب الإستثمار الإسلامي الغير مقيد.
القرض الشعبي الجزائريCPA	2020/10/-	96 شباك للصيرفة الاسلامية	المرابحة (سيارات، معدات وعقار).
بنك التنمية المحلية BDL	2021/12/ 31	9 شبابيك اسلامية تحت مسمى البديل	المرابحة (وسائل النقل مرابحة)، مرابحة للمؤسسات المهنيين (استثمار، استغلال، الودائع الاستثمارية)، الاجارة المنتهية بالتمليك.
البنك الجزائري الخارجيBEA	2021/-/-	شباك واحد للصيرفة الاسلامية	مرابحة سيارات، مرابحة عقارات ومرابحة تجهيزات.
بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR	2020/9/29	18 شباك للصيرفة الاسلامية	مرابحة: لوسائل النقل، الصفقات العمومية،للأشغال، الصادرات، للمواد الأولية، الانتاج الفلاحي، غلتي، العتاد المهني،
بنك صندوق الاحتياط والتوفير CNEP Bank	2020 /9/-	81 شباك للصيرفة الاسلامية، يغطي 44 ولاية	المرابحة العقارية والاجارة المنتهية بالتمليك

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الصفحة الرسمية لكل بنك.

ساهم توجه المنظومة المصرفية الجزائرية بتبني منتجات وخدمات المالية الاسلامية في تنويع تشكيلة المنتجات المطروحة أمام المتعاملين، مما يسمح لهم باختيار التمويل المناسب لنشاطاتهم ما بين التقليدي والاسلامي. أدى التوجه للتمويل المصرفي الاسلامي إلى طرح منتجات الصيرفة الإسلامية.

مع نهاية أوت 2022، تمكنت المنظومة المصرفية الجزائرية تحقيق (بنك الجزائر، 2023، صفحة 11):

- فتح 294 نافذة اسلامية على مستوى البنوك العمومية؛
- أكثر من 60 ألف حساب اسلامي لدى البنوك العمومية؛
- ودائع بقيمة تقارب 50مليار دينتر جزائري على مستوى البنوك التقليدية؛
- تمويلات بقيمة 5 مليار دينار جزائري على مستوى البنوك التقليدية.

على الرغم من الجهود المبذولة في إطار ترسيخ التعاملات المصرفية الاسلامية، إلا أنها لازالت لحد الآن ضئيلة مقارنة بالتعاملات التقليدية حيث بلغت قيمة 2.4% فقط من إجمالي الأصول المصرفية (IFSB, 2022, p. 16). أي أن ما يمثل 97.6% هو للمعاملات الربوية، حيث أشارت دراسة حول 81 مصرف من المصارف الاسلامية العربية لعام 2021، أن مجموع البيانات المتوفرة حول الموجودات المالية للمصارف الاسلامية العربية وصلت إلى نحو 812 مليار دولار، أين تمثلت حصة الجزائر في قيمة 3461 مليون دولار من إجمالي الموجودات فقط (اتحاد المصارف العربية، 2022، صفحة 8). في حين احتل بنك البركة الجزائر المرتبة 36 عربيا والأول وطنيا باجمالي موجودات بقيمة 2291 مليون دولار في 2020 و 2178 مليون دولار في الربع الثالث من 2021، أما مصرف السلام فقد احتل المرتبة 45 عربيا والثاني وطنيا بقيمة موجودات 1283 مليون دولار سنة 2020 وبنفس القيمة في الربع الثالث من 2021 (اتحاد المصارف العربية، 2022، صفحة 9). فقد أظهرت هذه البيانات مدى ضعف التعامل بمنتجات الصيرفة الاسلامية بالنسبة للجزائر مقابل دول أخرى عربية أين كانت حصة الأسد لدول الخليج العربي.

الجدول رقم3: التوزيع الجغرافي للمصارف الاسلامية العربية بحسب الدول وفقا للبيانات المتوفرة (الربع الثالث 2021)

	عدد المصارف	إجمالي الموجودات (مليون دولار)	متوسط حجم المصرف (مليون دولار)
السعودية	4	255,914	63,979
الإمارات العربية	6	157,606	26,268
الكويت	5	133,372	26,674
قطر	5	131,110	26,222
البحرين	8	64,358	8,045
مصر	3	18,816	6,272
الأردن	3	12,987	4,329
السودان	10	11,572	1,157
العراق	24	7,608	317
سلطنة عمان	2	5,845	2,923
الجزائر	2	3,461	1,731
اليمن	4	3,280	820
فلسطين	2	3,258	1,629
تونس	1	1,741	1,741
سوريا	2	1,259	630
المجموع	81	812,187	

المصدر: (اتحاد المصارف العربية، 2022، صفحة 8)

بهذا تبقى الصيرفة الاسلامية في مواجهة تحديات كبيرة لفرض نفسها على الساحة المصرفية الجزائرية وذلك بالنظر إلى مجموع المجهودات والفرص المتاحة أمامها والمتمثلة في: (بنك الجزائر، 2023، الصفحة18)

- ترسيخ قواعد وممارسات الصيرفة الاسلامية المعرفة لمنتجات الصيرفة الاسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من قبل المؤسسات والبنوك المالية. وهذا وفقا للتعليمة البنكية 03-2020 المؤرخة في 02 أفريل 2020.

- انشاء الهيئة الوطنية للإفتاء حول منتجات المالية الاسلامية لمختلف البنوك والمؤسسات المالية الموافقة لمبادئ الشريعة الاسلامية.

- الترخيص بفتح الوكالات والنوافذ الاسلامية المتخصصة حصريا في الصيرفة الاسلامية.

- التنسيق مع مختلف الهيئات الدولية الفاعلة في مجال المالية الاسلامية، والمتمثلة في مذكرة تفاهم مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمالية الاسلامية (أيوفي).

- تحديد شروط تسويق منتجات الصيرفة الاسلامية على مستوى البنوك التقليدية ضمن مشروع القانون النقدي المصرفي من خلال هيكل مستقل (ماليا، محاسبيا وإداريا) يسمى شباك الصيرفة الاسلامية.

- وضع الأطر المحاسبية لمنتجات وخدمات الصيرفة الاسلامية، مع اعتماد إطار الحوكمة على مستوى البنوك والمؤسسات المالية التي تقوم بالصيرفة الاسلامية وشبابيك الصيرفة الاسلامية.

- الاستثمار في الموارد البشرية لتأهيلها في مجال المعاملات المالية الاسلامية.

4. خاتمة:

شهدت الصناعة المالية الاسلامية تطورا ملحوظا على المستوى العالمي بنمو 10% سنويا بحسب تقرير مجلس الخدمات المالية الاسلامية لعام 2021، وبصدد مواكبة هذه التطورات، بذلت الدولة الجزائرية جهودا معتبرة لتبني هذه الصماعة من خلال اعتماد مجموعة من الاصلاحات على منظومتها المصرفية. فقد سمحت بانشاء بنوك اسلامية على إثر اصلاحات قانون النقد والقرض 90-10، كما سمحت بتبني النوافذ الاسلامية على مستوى البنوك العمومية التقليدية بتطبيق النظام 02-20، وعلى الرغم من ذلك تبقى تجربة الجزائر فتية بالمقارنة مع كثير من الدول لاسيما منها دول الخليج التي تحوز على حصة الأسد في المعاملات المالية الاسلامية. ولقد توصلت الدراسة إلى مختلف النتائج والمقترحات التالية:

- تثمين الارادة السياسية في تهيئة البنية التحتية لممارسة المالية الاسلامية بالجزائر من خلال مجموع التشريعات والقوانين اللازمة لذلك؛
- تدعيم جهود ارساء المالية الاسلامية باعتماد هيئة وطنية للافتاء حول موافقة المنتجات والخدمات المطروحة لمبادئ الشريعة الإسلامية؛
- تثمين جهود بنك الجزائر من خلال اصدار التعليمة 03-2020 لشرح المنتجات المتعلقة بالصيرفة الاسلامية والمحددة للاجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من قبل المؤسسات والبنوك المالية؛
- ضرورة الحرص على تأهيل الموارد البشرية العاملة في مجال المالية الإسلامية؛
- الحرص على تسويق منتجات المالية الاسلامية بشكل مبتكر يسمح بمساهمتها الفعالة في تمويل مختلف الاحتياجات؛
- تطبيق مبدأ استقلالية نشاط النوافذ الاسلامية عن نشاط البنوك التقليدية؛
- العمل على تطبيق مبادئ المحاسبة الخاصة بالمعاملات الإسلامية؛
- ضرورة التنسيق مع مختلف الهيئات الدولية المختصة في مجال المالية الاسلامية لارساء الدعائم الصحيحة في تطبيق هذه الأخيرة بالجزائر.

5. قائمة المراجع:

الكتب:

1. جلال جويدة القصاص. (2019). اقتصاديات المصارف والنقود الرقمية(بيتكوين) من منظور اسلامي. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.

2. حسين حسين شحاته،. (2006). المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق. القاهرة،ط1: مكتبة التقوى.

3. خبابة عبد الله. (2013). الاقتصاد المصرفي(النقود، البنوك التجارية، البنوك الاسلامية، السياسة النقدية، الأسواق المالية ، الأزمة المالية). الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.

4. رفيق يونس المصري. (2012). التمويل الاسلامي. دمشق، سوريا: دار قلم للنشر والتوزيع.

5. شهاب أحمد سعيد العزعزي. (2011). إدارة البنوك الإسلامية. الأردن ، ط 1: دار النفائس للنشر والتوزيع.

6. صادق راشد الشمري. (2008). أساسيات الصناعات المصرفية الاسلامية ، أنشطتها التطلعات المستقبلية. الأردن : دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.

7. غسام محمود ابراهيم& منذر قحف. (2002). الاقتصاد الاسلامي علم أم وهم. دمشق، سورا: دار الفكر للنشر والتوزيع.

8. فادي محمد الرفاعي. (2004،ط1). المصارف الاسلامية. لبنان: منشورات الحلبي.

9. فؤاد السرطاوي. (1999). التمويل الإسلامي و دور القطاع الخاص. عمان ، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

10. محسن درويش. (1 ديسمبر, 2016). Linked in. تم الاسترداد من قواعد التمويل الإسلامي: https://ae.linkedin.com/pulse/

11. محمد أحمد الشافعي. (2015). المصارف الاسلامية. عمان، الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع.

12. محمود حميدات. (1996). مدخل للتحليل النقدي . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

13. مريم خليفة المخمري. (/ /, 2022). الإطار النظري للصكوك الإسلامية. تم الاسترداد من دائرة المالية ، حكومة دبي ، الجزء 1،: https://www.dof.gov.ae

14. مريم زغلامي. (2021). ضوابط التمويل لاسلامي ودورها في تحسين البيئة الاستثمارية في الجزائر. مجلة اسرا الدولية للمالية الاسلامية، المجلد12، العدد2، 103-136.

15. مصطفى كمال السيد طايل. (بلا تاريخ). البنوك الاسلامية و المنهج التمويلي. عمان – الأردن: دار أسامة للنشر و التوزيع.

16. منذر قحف. (2004). مفهوم التمويل في الإقتصاد الإسلامي. جدة، المملكة العربية السعودية: منشورات المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب.

17. نور الدين مزياني & عبير لخشين. (2020). دور البنوك الاسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. مجلة أرصاد الدراسات الاقتصادية و الادارية، 320.

18. يعرب محمود إبراهيم الجبوري. (2014-1435). دور المصارف الاسلامية في التمويل و الاستثمار. الأردن: دار الجامد للنشر و التوزيع .

المجلات

1. اتحاد المصارف العربية. (2022). الصيرفة الإسلامية العربية تنمو بنحو 10 % في 2021 وأصول الخدمات تشكل 14% من إجمالي أصول المنطقة. اتحاد المصارف العربية

2. أحمد خلف حسين الدخيل. (2013). النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية. دراسات إقتصادية إسلامية ، المجلد 19. العدد 2 ، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب ، السعودية

3. حنان العمراوي(2023). واقع التمويل بصيغة المضاربة وتحديات تفعيلها في المنظومة المصرفية الجزائرية–دراسة تحليلية. مجلة دفاتر البوداكس

4. كتاف شافية (2022).واقع صناعة التمويل الاسلامي بين التجارب الدولية والتحديات المستقبلية. مجلة دفاتر بوداكس.169

5. جغوق عبد الرزاق & سماش كمال. (سبتمبر2019). دور صيغ التمويل الاسلامي في تمويل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد3، العدد2، 62.

6. زوبير عياش &سميرة مناصرة. (جوان2016، العدد3). التمويل الاسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات.

القوانين والتقارير

1. IFSB, I. F. (2022). ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2022. Malaysia: Islamic Financial Services Board

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2020). النظام 02-20 قواعد الصيرفة الإسلامية. الجريدة الرسمية رقم 16.

المراجع الالكترونية

1. أحمد جابر بدران. (15 أفريل, 2015). مجلة المسلم المعاصر الالكترونية. تم الاسترداد من مبادئ وضوابط ومعايير التمويل الإسلامي: https://almuslimalmuaser.org/2015/04/28

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (4 نوفمبر, 2018). بنك الجزائر. تاريخ الاسترداد 5 نوفمبر, 2019، من تنظيم الصيرفة التشاركية: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reglements2018arabe.pdf

3. الصفحة الرسمية لبنك البركة الجزائر. (- -, 2022). فروعنا البنكية. تاريخ الاسترداد 25 جويلية, 2023

4. الصفحة الرسمية لبنك السلام الجزائر. (- -, 2022). من نحن؟ تاريخ الاسترداد 25 جويلية, 2023

5. بنك الجزائر. (20 فبراير, 2023). منشورات بنك الجزائر. تم الاسترداد من الصناعة المصرفية الاسلامية بالجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/